المحاضرة الرابعة: النقد التاريخي

يدرس التاريخ بواسطة الأصول التاريخية ولا يمكن في الحقيقة للباحث التاريخي أن ينظر لتلك الأصول على أنها مصادر سليمة تماما يمكنه أن يستشف منها حقائق يقينية لاشك فيها. ذلك أن كافة الوثائق التي يتمكن الباحث من الوصول إليها يمكن أن يشوبها الكثير من التحريف، لذلك يعتبر النقد عملية فكرية لتقويم وضبط أصالة النص ومصداقيته .

وبما أن "المعرفة التاريخية هي بصفة أساسية معرفة غير مباشرة، فالمؤرخ لا يرى الحوادث نفسها، لكنه يدرس آثارها، هذه الأخيرة التي تعد نقطة البداية، والحقيقة التاريخية هي الهدف، وبين البداية والهدف يعمل المؤرخ على دراسة الوثائق التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة" ، ويطلق على هذه العملية الفكرية –البحثية باسم النقد.

8-1- تعريف النقـــــــــد:

يعرف النقد بأنه "عملية تمحيص المصادر والوثائق من حيث إثبات أصالتها وصحتها وتزويدها ومعرفة مؤلفيها وشهرتهم من حيث الاتصاف بالأمانة أو خلاف ذلك وفهم لغتها وتحري صدق ما جاء فيها من معلومات، وأحداث والتأكد من مدى مطابقتها للحقيقة والواقع" .

والنقد أيضا هو تحليل المعرفة التاريخية وتركيبها، وهو عملية التحقيق مع النص لضبط أصالة النص ومصداقيته، و من ثم قبوله حقيقة علمية .

8-2- تطور الاعتماد على النقد:

لعل أول من وضع نظرية في النقد التاريخي كان ابن خلدون في القرن الثامن الهجري، حيث قال بضرورة الشك في المعرفة التاريخية القديمة وفي منهج المؤرخين المسلمين الذي كان يقوم بالأساس على الرواية والنقل دون النقد والتمحيص والتفسير والتعليل وأكد ابن خلدون على انه من الضرورة بما كان عدم الاعتماد على مجرد الرواية بل لابد من النقد .

وفي أوروبا أيضا عرفت عملية النقد التاريخي منذ القدم ولعل أهم ثلاثة أعمال هامة مهدت لوضع ضوابط للبحث العلمي وكانت بوادر للنقد التاريخي:

أ- مقدمة هوميروس للناقد الأدبي واللغوي الألماني ف أ.ولف (1759-1824م) والذي واعتمادا على نظرة نقدية تاريخية رأى بان هوميروس ليس من كتب الإلياذة ولكنها منظومة من قبل جماعة من الشعراء في فترات مختلفة من الزمن .

ب- الاقتصاد السياسي: في أثينا لعالم اللغة الألماني اوغستر لوخ(1785-1867) والذي اعتمد في كتابه على منهج " ولف" النقدي.

ج- تاريخ الرومان للمؤرخ الألماني "نيبوهر""(1776-1831م) الذي اتبع منهج نقد النصوص في تحديد وإحياء التاريخ الروماني وهو الذي مهد بدوره لبروز المدرسة التاريخية الألمانية النقدية التي تزعمها ليوبولد فون رنكه.

د- نشأت عام 1821 مدرسة الوثائق بفرنسا والتي مثلت اللبنة الأولى في انطلاق التاريخ الأوروبي على أساس استخدام الوثائق استخداما نقديا، وقد امتد تأثير المنهج النقدي الفرنسي في استخدام الوثائق التاريخية فيما بعد إلى أمريكا وبريطانيا ومختلف البلدان الأوروبية الأخرى وبروز كبار المؤرخين الفرنسيين على مدار القرن التاسع عشر ميلادي .

وعملية نقد مصادر الخبر ومعرفة صحتها من عدمه عملية قديمة، برع فيه العرب والمسلمين عند نقدهم للحديث واقتبس الأوربيون في العصور الحديثة الكثير من الأصول وراحوا يطورون عملية النقد، خاصة في القرن 15 وحتى وقتنا الحالي.

وفي القران الكريم ما يؤكد على ضرورة التأكد من صحة المعلومة، مثال ذلك قوله سبحانه وتعالى في سورة الطلاق:" وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ " وفي سورة الحجرات:" يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ" .

وفي سورة النحل قال سبحانه و تعالى " إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون" كما جاء في سورة آل عمران "إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات للاولى الألباب"

وفي سورة الحج "أفلم يسيروا في ارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها" وفي سورة البقرة " واتقون يا أولى الألباب" وقال سبحانه وتعالى في سورة العنكبوت " ولقد تركنا منها آية بينه لقوم يعقلون"

8-3- النقد الداخلي (الباطني):

إذا انتهى المؤرخ من عملية النقد الخارجي للوثيقة التاريخية ينتقل مباشرة إلى عملية النقد الداخلي، ذلك أن كاتب الوثيقة لا يخبرنا كيف لاحظ الوقائع التي دونها ولا كيف جمع معلوماته لذلك فليس من الأكيد أن يكون قد راعى الدقة الكاملة في نقل المعلومات، ومن ثم يكون من الضروري على الباحث أن يعتمد على النقد الداخلي للتحقق من دقة الوثائق والمعلومات وصحتها .

وتَمرّ عملية النقد الباطني للوثيقة التاريخية بمرحلتين أساسيتين:

أ- النقد الباطني الايجابي: ومن خلاله يتم تفسير النص التاريخي.

ب- النقد الباطني السلبي: يتم من خلاله إثبات مدى أنانية المؤلف وصدقه في إيراد معلوماته .

ويمكن الاعتماد في النقد الباطني على مجموعة من الأسئلة للتوصل إلى ما يصبو إليه الباحث لعل أهمها:

- هل يملك الكاتب كافة القدرات والمؤهلات التي تمكنه من ملاحظة الحوادث التاريخية و تسجيلها؟

- هل تسمح حالة المؤلف الصحية وسلامة حواسه من الملاحظة الدقيقة للحادثة بحيث تسمح له بتسجيلها بصورة سليمة؟

- هل كان مؤلف الوثيقة في موقع يسمح له بملاحظة الحادثة مباشرة أم نقلها بناءا على شهادة الآخرين أو اقتبسها من مصادر أخرى؟

– هل كان هدف المؤلف إرضاء الرأي العام، فاختار ما شاء من الأحداث ليكتبها بما يرضي رغباته وتطلعاته، ومن ثم أثرت ذاتيته في تقرير الحادثة التاريخية وابتعد كل البعد عن الموضوعية؟

– هل لجأ المؤلف إلى التشويه والكذب والتحريف في نقل الوقائع بدافع العداء أو الكره، أو ليرفع من شأن نفسه أو حزبه، أو وطنه؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تمكن الباحث من التدقيق في الوثيقة ولكن على الرغم من ذلك فقد وضع الباحثون والمختصون مجموعة من القواعد و المبادئ التي تساعد على التثبت من الحقائق لعل أهمها:

– أن يتروى الباحث في تقدير قيمة المصدر التاريخي والعلمية؛

– عدم ذكر بعض الأحداث في المصدر ليست دليلا نهائيا على عدم وقوعها؛

– في الحالات التي لا توجد فيها إلا رواية واحدة لا يمكن اعتبارها حقيقة قاطعة؛

– في حالة الوقائع التي يتناقض فيه الشهود يجب اعتبار أن احدهم فقط قد يكون صادقا وأنهم جمعيا مخطئين مع القيام بدراسة أعمق واشمل لمعرفة أي المصادر اصح، وفي كل الحالات يجب ذكر الروايات كما هي في انتظار ظهور أدلة جديدة؛

– في حالة اتفاق جميع المصادر الموجودة حول واقعة واحدة فالواقعة تعتبر صحيحة و لكن مع ذلك يجب على الباحث التأكد من المصادر واستقلاليتها .

في الأخير، يمكن القول أن النقد الداخلي يسمح للمؤرخين بتفادي الأخطاء الكبيرة، فعندما تستبعد الوثائق الزائفة وتكشف المنحولات والمنسوبات كذبا، وتقرب الوثائق التي شوهها الزمان من مصادرها الأصلية تسمح بالحصول على وثائق سليمة وصحيحة ، الأمر الذي يعد حاسما في إعادة بناء الحقبة التاريخية المدروسة.

8-4- النقد الخارجي:

تنطلق عملية النقد الخارجي من محاولة الإجابة على سؤال عام وهو هل الوثيقة صحيحة؟

ويتضمن بدوره العناصر التالية:

أ- إثبات صحة الأصل التاريخي بمجموعه؛

ب- ترميم الأصل التاريخي أي إرجاعه إلى حالته الأولى إذا كان قد طرا عليه تغيير .

يهدف هذا النقد إلى التعرف على أصل وأصالة الوثيقة التاريخية، وذلك بالتأكد من صحتها وترميم انه عندما نكون في وجود وثيقة يجب أن نسأل أنفسنا أولاً ،: "من أين أتت؟ من هو الأصل التاريخي أي الوثيقة وإعادتها إلى حالتها الأولى، إذ ما طرا عليها أي تغيير أو تحريف أو تزييف وإعادتها إلى حالتها الأولى ووضعها الأصلي، وبمعنى آخر فان النقد الخارجي للوثيقة التاريخية يعني المؤلف الأصلي؟ ما هو التاريخ؟ - وثيقة مؤلفها وتاريخها ومكانها ومصدرها .

ولتحقيق هذه الخطوة وتطبيقها بشكل سليم والقيام بعملية التحليل والنقد الخارجي للوثائق التاريخية يمكن طرح الأسئلة التالية ومحاولة الإجابة عليها.

- هل تشبه أو تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها وخطها وكيفية طباعتها، بقية اعمال المؤلف الأخرى في الفترة التي كتبت فيها الوثيقة محل الدراسة؟

- هل يبدو على المؤلف بأنه يجهل بعض الأشياء التي كان من المفروض أن يعرفها؟ هل هناك تغير في الخطوط المكتوب بها؟ هل الوثيقة محل الدراسة هي وثيقة أصلية أم أنها نسخة منقولة عن الأصل، هل هناك ما يؤكد تاريخ مؤلف الوثيقة التاريخية إذا كانت الوثيقة مجهولة التاريخ والمؤلف...؟ وهكذا يستطرد الباحث في طرح مختلف الأسئلة التي تتعلق بالجانب المادي والمظهر الخارجي للوثيقة.

بعد نهاية النقد تبدأ عملية استعادة الوقائع التاريخية، كما كانت عليه بالفعل في الماضي، و كأن المؤرخ نفسه شهدها، حتى يمكنه أن يؤرخ تاريخا حقيقيا، وتعتمد هذه العملية برمتها على قدراته الذاتية .

وباعتبار "البحث التاريخي بالضرورة بحثا ذاتيا، بالتالي يجب على المؤرخ أولا أن يستخرج من الوثائق كل المعلومات التي تعبر عنها، والخطوة الثانية أن يضم هذه المعلومات التي قدمتها الوثائق الجزئية بعضها إلى بعض، ويصنفها حسب تدرج كل الوقائع المتشابهة تحت فصل بالذات ويخلط بعضها ببعض، وثالثا عليه أن يضعها كلها في إطار عام تدخل فيه كل هذه الوقائع بقدر المستطاع حتى تتكون صورة واضحة عن العصر التاريخي أو التاريخ العام الذي يبحث" .

ويجب على المؤرخ سد كثير من الثغرات في داخل هذا الإطار، حتى لا تظهر فراغات بين تسلسل الأحداث و يكون سير التاريخ متصل الأجزاء، وعليه أن يقوم بوضع الصيغ العامة على وجه العموم التي يسجل فيها الحقائق التاريخية واحدة واحدة، مما يدخل في هذا الإطار العام حتى تصبح حقائق معقولة قابلة لان تدون في صورة تاريخية .

وأخيرا تأتي المرحلة سادسة وهي خطوة العرض، ومهمة المؤرخ فيها أن يعرض الأحداث وفق الصيغ التي اختارها ترتيبها بحيث يمكن نقلها إلى الآخرين .

يجب أن يكون الباحث على علم بأن عملية النقد التاريخي عملية شاقة للغاية وطريقها صعب تبتغي الكثير من الصبر والتأني والقدرة على التحليل، خاصة وأن عملية النقد لم تعد تقتصر على الوثائق المكتوبة فحسب، بل ومع تطور المدارس التاريخية خلال القرن 20 م تعدت إلى عملية النقد الشامل أي نقد مختلف أصناف وأنواع المصادر أي كل ما خلفه الإنسان من شواهد سواء أكانت ملموسة أو شفوية مستعينا بالعلوم المساعدة للتاريخ.